امـتحان مقـــياس المـــالية الـــدولية ـ الـــدورة الـــعادية ـ الاجابة النموذجية

التاريخ: 17جانفي 2023 **الـــدورة الـــعادية** **المـدة: ساعة واحـدة**

أجب على الأسئلة التالية، وذلك في حـــدود الإطار المخصـص لها.

السـؤال الأول:

س 01 : ما هو الفرق بين تخفيض العملة و إنخفاض العملة ، وكيف يؤثر ذلك على ميزان المدفوعات ؟ (06 نقاط)

ج 01 : تخفيض قيمة العملة هو خفض سعر الصرف الرسمي لهذه العملة مقابل عملة دولية مرجعية (الدولار الأميركي أو اليورو مثلا)، بحيث يقل عدد الوحدات من العملة الأجنبية التي يمكن الحصول عليها مقابل وحدة واحدة من العملة الوطنية.

ويصح الحديث عن تخفيض قيمة العملة حينما يكون سعر الصرف خاضعا للإدارة المباشرة للدولة، التي تحدد هذا السعر عبر قرار حكومي.

أما عندما يكون سعر الصرف خاضعا لقوى العرض والطلب (تعويم العملة) ويحصل تراجع في قيمة هذه العملة، فالأولى هو الحديث عن انخفاض قيمة العملة. بمعنى أن التخفيض هو فعل إرادي من الدولة، أما الانخفاض فهو نتيجة تلقائية للتفاعل الحر بين العرض والطلب في سوق النقد الأجنبي دون تدخل مباشر من الدولة. ووفقا للمنطق ذاته، يمكن الحديث عن رفع قيمة العمل في مقابل خفضها، وارتفاع قيمة العملة في مقابل انخفاضها. تلجأ الدول إلى قرار تخفيض قيمة عملاتها الوطنية بشكل أساسي من أجل إعادة التوازن إلى موازينها التجارية التي تعرف عجزا هاما وبنيويا، أو على الأقل للتخفيف من حجم هذا العجز. فإن تخفيض قيمة العملة الوطنية يؤدي إلى جعل أسعار السلع المستوردة أغلى بالنسبة للمقيمين، مما يُفترض أنه سيحد من شراء السلع القادمة من الخارج ويشجع الإقبال على المنتجات الوطنية. وإذا حصل ذلك، فنتيجته الطبيعية هي تراجع حجم الواردات ونقص فاتورتها بالعملات الأجنبية (وليس بالضرورة نقصا لفاتورة الواردات مقومة بالعملة الوطنية، لأن أثر انخفاض قيمة العملة يمكن أن يكون أكبر من أثر تراجع حجم الواردات. وبالمقابل، تصبح أسعار السلع المصنعة محليا أرخص بالنسبة للأجانب، مما يُفترض أنه سيعزز القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية ويرفع بالتالي من حجم الصادرات إلى الخارج. وإذا تراجعت الواردات وتضاعفت الصادرات بما يكفي، فإن ذلك يعيد الميزان التجاري إلى حالة التوازن. وقد تلجأ بعض البلدان لقرار تخفيض قيمة عملتها بهدف تحفيز الإنتاج الوطني من أجل الرفع من نسبة النمو الاقتصادي والحد من البطالة من خلال التوظيف وتوفير مناصب الشغل الجديدة المواكبة لزيادة الإنتاج.

س 02: حـدد الفـرق بين : التوازن في ميزان المدفوعات من المنظور المحاسبي ، ومن المنظور الاقتـصادي ؟ (01.50 نقاط)

ج 01: التو زان المحاسبي حيث يكون دائما متوازنا، ولا يعكس اقتصاد البلد، التو زان الاقتصادي متعلقة بنود التي يجب توازن مجموع أصولها وخصوصا، وتعكس اقتصاد البلد وقد يكون في حالة الاختلال، كما يمكن أن يكون متوازنا.

س 03: كيف يتم تسـوية إختـلال مـيزان المدفوعات في حـالة العـــجز؟ (01.50 نقاط)

ج 02: باللجوء إلى العديد من السياسات لعلاج اختلال ميزان المدفوعات ، ففي حالة وجود عجز في ميزان المعاملات الجارية ، فالدولة تستطيع اتخاذ إجراءات لحماية السوق الوطني أو دعم القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية في الداخل و الخارج كفرض الرسوم الجمركية على الواردات ، أو القيود الكمية التي تحد من حرية الاستيراد أو تقلل من حجم الواردات ، وهذا يؤدي إلى تسوية العجز في حساب العمليات الجارية مما يؤدي إلى تسوية الخلل أو العجز في ميزان المدفوعات .

كما يمكن للدولة من خلال سياسات غير مباشرة دعم المنتجات الوطنية كتقديم إعانات للمصدرين أو تخفيض قيمة العملة الوطنية الذي يجعل المنتجات الوطنية أكثر تنافسية نظرًا لانخفاض سعرها مقارنة بالمنتجات الأجنبية مما يؤدي إلى تحسن وضع ميزان المدفوعات. كذلك استخدام الذهب والاحتياطات الدولية المتاحة لدى الدولة كما يمكن أن تستخدم إجراءات تتخذ خارج الإقتصاد الوطني مثل اللجوء إلى القروض الخارجية من المصادر المختلفة مثل صندوق النقد الدولي أو من البنوك المركزية الأجنبية أو من أسواق المال الدولية ..الخ . كذلك بيع الأسهم والسندات التي تملكها السلطات العامة في المؤسسات الأجنبية لمواطني تلك الأقطار للحصول على النقد الأجنبي ، أو بيع جزء من الإحتياطي الذهبي للخارج ، ويرى الكثير من الإقتصاديين أن أي إجراءات تتخذ لعلاج ميزان المعاملات الجارية لدولة ما هي إلا إما إجراءات لخفض الإنفاق ، وإما إجراءات لتحويل الإنفاق ، بمعنى أنه إذا أريد تحقيق فائض في ميزان المعاملات الجارية للدولة فلابد من اتخاذ إجراءات لخفض الإنفاق المحلي حتى يمكن خفض الواردات عن طريق الميل الحدي للإستيراد ، أو بتحويل الإنفاق بعيدًا عن الواردات وفي اتجاه السلع المنتجة محليًا ، أما العلاج الكلاسيكي فيشمل الإجراءين معًا ، فالتأثير في الإستثمار والخفض الموجه للإستهلاك يعتبر خفضًا للإنفاق ، في حين يميل انخفاض الأسعار إلى كونه تحولاً من الواردات إلى السلع المحلية في الدولة التي تعاني من العجز ، أما في الدول التي تتمتع بفائض فإن الإنفاق يميل إلى التحول من السلع المحلية إلى الواردات التي هي في واقع الأمر صادرات الدولة التي تعاني من العجز، كذلك فإن خفض سعر الصرف يعد تغييرًا في سياسة تحويل الإنفاق لأنه يرفع أسعار الواردات في الدولة التي تعاني من العجز ، ويخفض أسعار الصادرات للمشترين في العالم الخارجي ، والتعريفة الجمركية هي أيضًا سياسة تحويل للإنفاق ، ويبدو أن الدول تفضل سياسة الإنفاق على سياسة خفض الإنفاق رغم أنها تعتبرأكثر وسائل تحويل الإنفاق فعالية ، وهو تغيير أسعار الصرف ، إذا

الواقع أن الجانب الإنكماشي في سياسة خفض الإنفاق هو ما تعارضه الدول ، وإلى جانب التعريفات الجمركية نجد أن سياسة خفض الإنفاق التي استخدمتها يدخل فيها معظم حصص الواردات ونظم الرقابة على النقد ودعم أثمان المنتجين المحليين المنافسين للواردات ..الخ ، ولكن سياسة تحويل الإنفاق وحدها.

س 04: يقوم التسجـــيل في ميزان المدفوعات على أساس التفرقة بين المقيمين و غير المقيـــمين ، كيف يتم ذلك ؟ (01.50 نقاط)

ج 03: **فالمقيمون هم** الأفراد والمؤسسات الذين تدوم إقامتهم داخل الحدود السياسية للدولة ، ويحصلون على دخولهم بصفة مستديمة من الدولة بصرف النظر عن جنسيتهم ، مثل وجود شخص أجنبي يقيم في الجزائر بصفة دائمة ويمارس نشاطًا إقتصاديًا مع الدول الأجنبية ، في هذه الحالة تعتبر معاملاته جزءًا لا يتجزأ من المعاملات الدولية التي تدخل في ميزان المدفوعات للدولة المقيم فيها .**أما عن غير المقيمين** ، فهم الذين يقيمون إقامة مؤقتة ، مثل السائحين والدبلوماسيين وممثلي الأمم المتحدة (قواة) ، والهجرة المؤقتة للعمال ، وكل هؤلاء تسجل معاملاتهم في ميزان المدفوعات في الدول التي ينتمون إليها ، وجاؤوا منها .

س 05: كيـــف يؤدي سعر الصرف وظـيفة قياســـة؟ (01.50 نقاط)

ج 05 ج 04: حيث يعتمد المنتجون المحليون على سعر الصرف لغرض قياس ومقارنة الأسعار المحلية مع أسعار السوق العالمية (سعر الصرف حلقة وصل بين الأسعار المحلية والدولية).

س06: تشكل نظرية تكافؤ (تعادل) القوة الشرائية إحدى النظريات المفسرة لتقلبات أسعار الصرف ، فيما ترتكز هذه النظرية؟ وما هو تقييمك لها؟ (03 نقاط)

ج 06 :تقوم نظرية **تعادل القوة الشرائية** على فكرة أن سعر التعادل بين عملتين يتحدد عندما تتعادل القوة الشرائية لعملة كل دولة في سوقها الداخلية مع قوتها الشرائية في سوق دولة أخرى و ذلك بعد تحويلها إلى عملة هذه الأخيرة وفقا لسعر الصرف الذي يحقق هذا التعادل ، وللنظرية صورتان: **الصورة المطلقة و الصورة النسبية.**

- **الانتقادات الموجهة للنظرية** ـ إن نظرية تعادل القوة الشرائية لا تتعلق إلا بميزان العمليات الجارية، لكن ميزان العمليات الجارية هو جزء من ميزان المدفوعات و سعر الصرف يمكن أن يتاثر ببنود أخرى من ميزان المدفوعات. كما أن النظرية لا تأخذ في عين الاعتبار تحركات رؤوس الأموال كعنصر هام من عناصر تحديد أسعار الصرف.

ـ صعوبة تركيب الأرقام القياسية للأسعار ، فالكثير من السلع لا تدخل في نطاق التجارة الدولية ، وبالتالي أسعارها لا تاثر على تحركات سعر الصرف .

- تعجز النظرية عن إعطاء توقعات لتغيرات أسعار الصرف في الأجل القصير و يعتبر حساب العلميات الجارية في ميزان المدفوعات مؤشرا أفضل في الأجل القصير لبيان اتجاهات سعر الصرف، نظرا لان بنود هذا الحساب **السلع و الخدمات، دخل، الاستثمارات، التحويلات** تمثل عمليات منفذة تعبر بدقة عن مدى القدرة التنافسية للدولة، فان تحقيق فائض في الحساب يدفع سعر العملة إلى أعلى و يحدث العكس في حالة وجود عجز.

- النظرية اهملت أو تجاهلت نفقات نقل السلع و شحنها من دولة إلى أخرى كما تتجاهل وجود اثر فعال للرسوم الجمركية على سعر الصرف بما لها من تأثير على حجم الصادرات و الواردات، كما أهملت التغير في أذواق المستهلكين و ظهور سلع بديلة.

س 07 : إشـــرح باختـــصار المفاهيم التالية : (05 نقاط)

س01: الاختلال النقدي في ميزان المدفوعات :

ج 01: . وينتج عن تدخل الدولة في سعر الصرف والحفاظ على مستواه، و رغم تغيير القدرة الشرائية للعملة الوطنية.

س02: الذهب غير النقدي:

ج 02: يقصد بالذهب في المجال الراهن كل سلعة ذهبية (**مسكوكات أو سبائك**) يزيد نصيب الذهب في قيـــمتها عن (80%) وإلا فمكان العمليات الخاصة بها في البند السابق

س03: نظام سعر الصرف الثابت:

ج 03: في ظل هذه الأنظمة يتم تثبيت سعر الصرف العملة إلى : إما عملة واحدة ، أو سلة من العملات ، أو ضمن هوامش محددة .

س04: خيار البيع في الصرف :

ج 04: خيار البيع فهو ذلك الخيار الذي يعطي الحق لصاحبه في بيع مبلغ معين من العملة الصعبة مقابل العملة الوطنية بسعر معين و في تاريخ استحقاق معين محدد مسبقا، و خيار البيع لا يعتبر هو الآخر ملزما لصاحبه، بل يمكن البائع أن ينفذ هذا الخيار أو يتنازل عنه حسب تطورات سوق الصرف .

س05: سوق الصرف الأجنبي:

ج 05: سوق الصرف الأجنبي هي الإطار التنظيمي الذي يقوم فيه الأفراد والشركات والبنوك بشراء وبيع العملات الأجنبية أي القيام بعمليات الصرف ، و تعني عمليات الصرف تبديل عملة دولة ما بعملة دولة أخرى، و في هذه السوق يلتقي العرض و الطلب على العملات فيتحدد سعر كل عملة بالعملة الوطنية عند التقاء الطلب مع العرض...

/ بالتوفيق للجمـــيع